

قرار المجلس رقم 90 ر م/س ض ب م/2016 المؤرخ في 2016/10/11

المحدد لشروط وكيفيات التسويق التجاري للخدمات في الولايات الإضافية من طرف المتعاملين الحائزين على رخصة إقامة واستغلال شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الرابع وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور

إن مجلس سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية،

- بمقتضى القانون 03-2000 المؤرخ في 05 جمادي الأولى 1421 الموافق 05 أوت 2000 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، المعدل و المتمم لاسيما المواد 10 و 13؛
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 9 صفر 1422 الموافق 3 ماي 2001 المتضمن تعيين أعضاء مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية؛
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24 شعبان 1431 الموافق 5 أغسطس 2010 المتضمن تعيين أعضاء مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية؛
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1433 الموافق 22 مارس 2012 المتضمن تعيين أعضاء مجلس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية؛
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 4 جمادى الثانية 1434 الموافق 15 أبريل 2013 المتضمن تعيين المدير العام لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية؛
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 16 رمضان 1437 الموافق 21 جوان 2016 المتضمن تعيين رئيس مجلس سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-235 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1437 الموافق 4 سبتمبر سنة 2016 المتضمن رخصة إقامة شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية النقالة من الجيل الرابع (4G) و استغلالها وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور الممنوحة لشركة "اتصالات الجزائر للهاتف النقال شركة ذات أسهم".
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-236 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1437 الموافق 4 سبتمبر سنة 2016 المتضمن رخصة إقامة شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية النقالة من الجيل الرابع (4G) واستغلالها وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور الممنوحة لشركة "الوطنية للاتصالات الجزائر شركة ذات أسهم".

« بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-237 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1437 الموافق 4 سبتمبر سنة 2016 المتضمن رخصة إقامة شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية النقالة من الجيل الرابع (4G) واستغلالها وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور الممنوحة لشركة "أوبتيكوم تيلكوم الجزائر شركة ذات أسهم".

« بمقتضى النظام الداخلي لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية؛

« اعتبارا للمادة 8.3 قسم ب لنظام الدعوة إلى المنافسة من أجل إقامة واستغلال شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الرابع وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور، التي تنص :«الولايات والمناطق الجغرافية الواجب تغطيتها المرتبطة بمواعيد محددة وكذا نسب التغطية الدنيا المُوافقة تم الإشارة إليها في مشروع دفتر الشروط»؛

... بالإضافة للولايات الإجبارية المخصصة له يستطيع صاحب الترخيص الانتشار في ولاية أو عدة ولايات أخرى إضافية حيث يبقى التسويق التجاري لخدمات الجيل الرابع 4G مع ذلك خاضعا لموافقة سلطة الضبط التي تحدد، تقدر و تراقب نسب التغطية المحصل عليها، نوعية الخدمة المقترحة وشروط المنافسة المتبعة في الولايات الأخرى».

« اعتبارا لرد سلطة الضبط على طلبات التوضيح المقدمة من طرف المتعاملين في إطار عملية الدعوة إلى المنافسة لمنح رخص إقامة شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الرابع (4G) و استغلالها وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور الذي يوضح أن كفاءات التسويق التجاري لخدمات الجيل الرابع 4G في الولايات الإضافية سيتم تحديدها بقرار من مجلس سلطة الضبط. وستأخذ هذه الأخيرة الوقت الكافي من أجل التحقق من نسب التغطية المطلوبة في الولايات الإجبارية ».

« تضمن تحديد الإجراء المطبق على الزيادة بإعلان المنافسة من أجل منح رخص في مجال المواصلات السلكية و اللاسلكية.

« اعتبارا أن مراقبة سلطة الضبط لمدى استقاء المتعامل لالتزاماته المتعلقة بالتغطية و نوعية الخدمات للسنة المعنية تتم عند نهاية كل سنة ؛

« اعتبارا لطلبات إطلاق الخدمات التي تقدم بها المتعاملون الحائزون على رخصة إقامة واستغلال شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الرابع (4G)، في الولايات الإضافية، قبل وصول نهاية السنة المعنية ؛

« اعتبارا لضرورة وضع قواعد مؤقتة للمراقبة المسبقة من طرف سلطة الضبط حول مدى استقاء المتعامل لالتزاماته المتعلقة بالتغطية و نوعية الخدمات في الولايات الإجبارية قبل نهاية السنة المعنية؛

« اعتبارا لضرورة الأخذ بعين الاعتبار ، في مثل هذه الحالة، الطابع التصاعدي لتزايد توفير خدمات الجيل الرابع 4G في الولايات المذكورة؛

يقرر

المادة 1:

يحدد القرار الحالي شروط وكيفيات التسويق التجاري لخدمات الجيل الرابع 4G في الولايات الإضافية من طرف المتعاملين الحائزين على رخص إقامة واستغلال شبكة عمومية للاتصالات اللاسلكية من الجيل الرابع وتوفير الخدمات اللاسلكية للجمهور.

المادة 2:

يخضع التسويق التجاري للخدمات في الولايات الإضافية للترخيص المسبق من طرف سلطة الضبط.

المادة 3:

يتم إصدار الترخيص من طرف سلطة الضبط بناء على طلب المتعامل، بعد دراسته، على ضوء المراقبات التي تجريها سلطة الضبط لهذا الغرض.

يرفق الطلب بمايلي :

« خريطة الانتشار لتغطية الراديو على مستوى الولايات الإجبارية (الدوائر والبلديات)؛

« قائمة المحطات eNodeB المشغلة في الولايات الإجبارية للسنة المعتبرة إضافة إلى عناوينها و معطياتها الجغرافية (GPS).

المادة 4:

تجري سلطة الضبط التحقيقات الضرورية في عين المكان بالولايات المذكورة على نموذج من المواقع وحسب رزنامة مختارة من طرفها ويتم الإعلام المسبق للمتعامل. كما يتم تحديد مرجع القياسات المرفق للمراقبات بالاتفاق مع المتعامل.

تجرى التحقيقات بالاشتراك مع المتعامل صاحب الطلب وتحت إشراف سلطة الضبط.

التجهيزات المطرفية (الهواتف الذكية حاملين بطاقة USIM) الضرورية لإجراء المراقبات يتم تقديمها من طرف المتعامل حسب الكمية المطلوبة من طرف سلطة الضبط.

المادة 5:

نتائج المراقبة التي تم إجراؤها بموجب هذا القرار لا تمل بملك الملل على ملل المراقبة المنجزة من طرف سلطة الضبط المنصوص عليها في دفتر الشروط عند نهاية كل سنة اسللال للرخصة.

المادة 6:

الترخيص المنصوص عليه في المادة 2 من القرار الحالي يمكن أن يكون كليا أو جزئيا.

يكون كليا في حالة اسلف الملل للالزاماته المللة بالمللية ونوعية الملل في ملل الولايا الإلبارية للسنة المعنية لكل الفلل المختلفة.

يكون جزئيا ولا يسمح بالملل الللاري إلا في الولايا الإللافية الالعة للفة/للللل التي اسلفي فيها الملل للالزامات المللية ونوعية الملل في ملل الولايا الإلبارية المللة في الفة/للللل المللة.

المادة 7 :

يمل اللللق هذا القرار ابتداءً من تاريخ اللللقه للملللل أصحاب رلل إقامه واسللال شبكة عمومية للاللللال اللسلكية من اللل الرابع 4G ولوفر اللللل اللسلكية للمللر، وسيمل نشره على الموقع الإلللروني لسلطة الضبط لللريد والمواصلات السلكية و اللسلكية.

المادة 8 :

يكلف المليل العام لسلطة الضبط لللريد و المواصلات السلكية و اللسلكية بملللة اللللق هذا القرار.

عن الملل

الرئيس